المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التعددية السياسية في مصر بعد 1981
اسم الكاتب: م.م. فاتن محمد رزاق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2061
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 02:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعددية السياسية في مصر بعد ١٩٨١

المدرس المساعد

فاتن محمد رزاق (*)

المقدمة

لقد شهد العالم الثالث موجة ثالثة من التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي وذلك لاسباب داخلية وخارجية مرت بها هذه الدول ولاسيما في الثمانينات من القرن الماضي، الا ان الدول العربية لم تشهد هذا التحول. وان شهدت بعض الدول العربية نوع من الاصلاح السياسي او الانفتاح السياسي او ما يطلق عليه بالتعددية السياسية ومنها مصر منذ و بقرار شخصي من الرئيس المصري السابق انور السادات ثم استمرت هذه التجربة الى يومنا هذا. وهنا نتساءل هل شهدت مصر تجربة تعددية حقيقية؟ ام شكلية او ما يطلق عليها بالتجربة التعددية السياسية المقيدة؟

هذا ما ستحاول (فرضية الدراسة) إيضاحه والتحقق منه لبيان مدى نجاح هذه التجربة ونوعها.

اما (منهجية الدراسة) فاستندت الى المنهج النظمي والتحليلي وذلك بالعودة الى المؤسسات السياسية الرسمية التي تشكل هيكل النظام السياسي (الهيئات الثلاثة) وبالعودة الى الاحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة والمنظمات غير الحكومية كما رجعت الى احد المكونات الثقافية (الصحافة والجامعات) والمكونات الاجتماعية ودورها السياسي (المرأة).

وعليه كانت (هيكلية الدراسة) مقسمة إلى (مبحث تمهيدي) وهو إطار نظري تناول مفهوم التعددية وأنواعها ، إضافة إلى أربعة مباحث أخرى هي:

المبحث الأول: تناول تعددية المؤسسات السياسية التي تشكل النظام السياسي المصري.

المبحث الثاني: وتناول تعددية القوى السياسية وغير السياسية والقيود التي تواجهها.

المبحث الثالث: وتناول تعددية المؤسسات الثقافية متضمنا دورالسياسي للصحافة والجامعات والقيود التي تواجهها.

المبحث الرابع: وتناول تعددية المكونات الاجتماعية متضمنا مكونا اجتماعيا محددا وأساسيا في الحياة السياسية (المرأة) إضافة إلى دورها الاجتماعي والثقافي ثم الخاتمة والمصادر.

مبحث تمهيدي مفهوم التعددية وانواعها (اطار نظري):

تعرف التعددية بدلالة نقيضها وذلك في أسهل معانيها من خلال الواحدية سواء أكانت واحدية مثالية أم واحدية مادية وهذا ما تشير اليه المعاجم الفلسفية.و هي من اللاتينية وتعني متعددة او مبتكر

(*) كلية العلوم السياسية–قسم وحدة البحوث والدراسات الاستراتيجية.

pluralis . فقد تميزت المجتمعات منذ وجودها القديم والمعاصر بأشكال من التعدد، سواء أكان السلالي أم اللغوي، وكذلك التعدد الديني والمذهبي وذهبت اكثر من ذلك حيث تعدد الاصل الاجتماعي والقبلي والعشائري ومن ثم التعدد الفكري و الطبقي ثم انسحب الى التعدد الحزبي والسياسي .

ان التاريخ البشري في تجلياته الايجابية والسلبية كان انعكاسا لحركة الصراع بين الجماعات المختلفة، ومن ثم فأن التعددية بداهة هي تعبير عن ادراك هذه الجماعات لمصالحها ورغباتها واهدافها ومثلها العليا ورسالاتها التبشيرية وهوياتها الحضارية وتمايزاتها المختلفة. وبهذا المعنى فأن التعددية ولدت قبل الوعي بها، وهي موجودة قديم قدم الانسانية نفسها .

فالتعددية تعني التعايش ضمن عقود اجتماعية لا تقر الاختلافات ولكنها تحدد بقدر الامكان اللجوء الى النزاعات العامة وتحصرها داخل دائرة ضيقة تؤدي في نهاية المطاف الى الحد من تصاعد الازمات والسيطرة عليها وتدفع بالوصول الى مستوى كاف من التوافق والادراك الاجتماعي للمصالح الذاتية وعلى مستوى الدولة (العقائد والمراتب الطبقية) واعتمادا على تأكيد الهوية الشخصية لاي من المجتمعات . ويقصد بالتعددية عموما مشروعية التعدد وحق جميع القوى والاراء المختلفة في التعايش وفي المشاركة بتيسير الحياة في مجتمعها . وهي البديل المنطقي للاطلاقية حيث لا يمكن لاي فرد أو جماعة الادعاء بأمتلاك اكثر من بضعة وجوه منها.

ولا تتطلب التعددية فقط الاقرار بوجود الاختلاف بل تحتاج الى جهد فعال لادراك حقائق الاخرين وقيمهم وتقويمها والاستفادة منها كما ان التسامح والتعددية هما البديل للاقصائية التي تنفي حق الوجود عن المختلف أو المغاير وتقود الى العنف الذي يعتبر اعلى درجات الاقصائية وتنبع اهمية التعددية من عدة امور منها :

:- التعددية تتيح الفرصة لايجاد التوافق بين الرؤى المتفاوتة والاجتهادات المتباينة.
- التعددية تسهم في اثراء الفكر واساليب الاداء.
- التعددية تحل اشكالية الاختلاف في الرأي والاجتهاد من خلال الممارسة الحرة لممثلي الرؤى المختلفة.
- التعددية تجنب الامة احتمالات الاستبداد.

---

[1] عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة ،ط ،دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، .

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان ، .

[3] ابراهيم العبادي، التعددية السياسية واثره الماضي ورهان المستقبل عن كتاب الاسلام المعاصر والديمقراطية، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، .

[4] عادل محمد القيار، الانتخابات لماذا؟، ط ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، .

[5] ابتسام حاتم علوان، التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، .

[6] حسن السيد عز الدين بحر العلوم، جدلية الثيوقراطية والديمقراطية مقاربة في انظمة الحكم على ضوء الفكر الامامي، دار الزهراء للنشر فهران،

[7] المصدر نفسه .

- التعددية تمنح الفرصة لتيار أو حزب اخر عندما يعجز غيره عن حل مشاكل البلاد وتحقيق طموحات الجمهور الناخب.
- التعددية تجعل الطرف الخاسر في الانتخابات لتعيد النظر في ادائه ويمكن تقسيم التعددية الى اقسام عدة منها :

:_ التعددية الدينية: وتختص بالتعدد في الدين والعقيدة واالشرائع والمناهج المتصلة به وتعني الاعتراف بتنوع الانتماء الديني في الدولة الواحدة او في المجتمع الواحد ويترتب عليه احترام هذا التنوع واعتماد صيغة مناسبة لمنع نشوب صراع ديني وذلك عبر حرية التفكير والتنظيم والحوار ومبدأ المساواة وسيادة القانون.

._ التعددية المذهبية: وتعني الاعتراف بوجود التنوع داخل الدين الواحد فلا يمكن الغاء هذه التعددية لانها تؤدي الى التعصب وتفتيت المجتمع والصراعات الطائفية.

._ التعددية الاجتماعية: وهي ظاهرة ملازمة في وجودها واستمرارها للمجتمع البشري منذ عرف هذا المجتمع ظواهر التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة ، بل وقبل ذلك وبعده فأن التمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من تمايزات في الرؤى والمواقف السياسية هي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته .

._ التعددية السياسية: تعد قضية التعريف بالمفاهيم على الصعيدين النظري والاجرائي من القضايا الاساسية في العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة. وبخصوص الدراسات التي تناولت قضايا التعددية السياسية والتحول الديمقراطي خصوصا في الوطن العربي منذ ثمانينات القرن العشرين الا ان هذه الدراسات لم تهتم بالتأصيل النظري والاجرائي لعدد من المفاهيم منها: التعددية السياسية، التحرير السياسي، الاصلاح السياسي.. وجاءت معالجة هذه المفاهيم بعيدة عن الخوض في التفاصيل النظريةو ذلك خلافا للادبيات التي تناولت هذه القضية في مناطق اخرى من العالم، مثل جنوب اوربا وامريكا اللاتينية واسيا وشرق ووسط اوربا . وفي سياق واقعنا يتحدد مفهوم التعددية السياسية بوصفها حق التنوعات في التعبير عن مطالبها ومصالحها واكثر من ذلك حق المشاركة السياسية الرسمية بأن تكون لها منابرها وقنواتها وتنظيماتها المستقلة التي تمكنها عن الاعلان عن رؤاها ومواقفها السياسية بل تمكنها من تحقيق هذه الرؤى والمواقف في مجال العمل السياسي[9]. ويشير مفهوم التعددية السياسية الى مشروعية تعدد القوى والاراء السياسية أو حقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في صنع القرار العام والتعددية بهذا المعنى اقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي وبأن هذا التنوع لابد وان يترتب عليه اختلاف المصالح أو خلاف على الاولويات والتعددية السياسية هنا هي الاطار المقنن

---

[8] ابتسام حاتم علوان المصدر السابق . .

[9] عامر حسن فياض ، المصدر السابق .

[10] حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها،ط ، مركز دراسات الوطن العربية، بيروت، .

[11] عامر حسن فياض،المصدر السابق،ص .

للتعامل مع هذا الاختلاف والخلاف بحيث لا يتحول الى صراع يهدد سلامة الدولة وتماسك المجتمع .

وقد اشار البعض الى ان مفهوم التعددية السياسية يتضمن السماح بتعدد الأحزاب والتنظيمات والجمعيات السياسية وتأمين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في العمل السياسي استنادا الى اسس قانونية ودستورية، فضلا على الالتزام بأسس ومعايير التنافس السلمي وحل الخلافات والصراعات بالطرائق السلمية دون اللجوء الى العنف. ومن هذا المنطلق فأن القبول بالتعددية السياسية يعني التسليم بتعدد الجماعات والقوى الاقتصادية والاجتماعية والتيارات السياسية والفكرية في المجتمع وما يعكسه ذلك من تعدد في الرؤى والمصالح والافكار [12]. والتعددية السياسية باب من ابواب الديمقراطية اذ ان هذه التعددية تسمح بأقامة انتخابات دورية يستطيع المواطنون من خلالها ان يجددوا دوريا لنوابهم من خلال اختيارهم للبرامج السياسية التي يعرضها السياسيون والاحزاب اثناء العملية الانتخابية [13]. وللتعددية دور مهم في تحديد نوع الحكومة واعطاء الصفة التشريعية قوة نابعة من تنافس الاحزاب المختلفة في اظهار مهاراتها القانونية ويساعد نظام التمثيل النسبي تنمية التعددية السياسية مهما تعددت التأشيرات والتجمعات سياسية كانت ام عشائرية كما تشجع العملية الانتخابية الدورية والتي تتيح للمواطنين تجديد انتخابهم لنوابهم او الاستفتاء عنهم بأنتخاب غيرهم من المرشحين [14].

قد يستخدم البعض مفهوم "التعددية السياسية المقيدة" وذلك في اشارة الى القيود المتنوعة التي تفرضها السلطات الحاكمة وهي قيود بعضها موجود في الدساتير والبعض الاخر في القوانين التي تنظم الحياة السياسية كقوانين الاحزاب، الانتخابات، المطبوعات، والجمعيات الاهلية [15]. ويمكن القول ان نظم التعددية المقيدة تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع اعطاء اولوية لدور الحزب الحاكم وعادة ما تحاط ممارسات الاحزاب السياسية بالقيود القانونية والاجرائية التي تثني فعاليتها وقدرتها على العمل وسط الجماهير اذ غالبا ما يتم عزلها عن البيئة التي تنشأ عنها [16]. اما التعددية الحزبية فتعد مؤشر على التعددية السياسية وامكانية تداول السلطة بشكل سلمي ، فأن كل تعددية سياسية تقود الى تعددية حزبية ولكن ليس كل تعددية حزبية تعني تعددية سياسية [17]. وعلى هذا الاساس يمكن ان نعرف التعددية الحزبية بانها وجود احزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة وهذه الاحزاب تتنافس فيما بينها لكسب الراي العام للوصول الى السلطة من اجل تحقيق اهدافها وبرامجها [18].

---

[12] حسن السيد عز الدين، مصدر سبق ذكره ص .

[13] حسنين توفيق ابراهيم، المصدر السابق،ص .

[14] عادل محمد القيار،المصدر السابق .

[15] المصدر نفسه .

[16] حسنين توفيق، مصدر سبق ذكره، ص .

[17] ناظم عبد الواحد الجاسور،المصدر السابق،ص .

[18] رياض عزيز هادي العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية،ط ،سلسلة افاق( )،بغداد، .

[19] المصدر نفسه،ص .

وعلى هذا الاساس سوف لا تقتصر الدراسة على التعددية الحزبية بعدها احد اركان التعددية السياسية ولكن سنتناول تعددية القوى غير السياسية (المجتمع المدني) وتعددية المؤسسات السياسية وتعددية المؤسسات الثقافية وتعددية المكونات الاجتماعية في مصر.

المبحث الاول تعددية المؤسسات السياسية الرسمية في مصر

لقد تميز النظام السياسي المصري بانه نظام رئاسي طبقا لدستور (سبتمبر) والمعدل في ( ) مايو) وفي ( ) مايو) وفي ( ) مارس) وبأنه نظام قائم على تعدد المؤسسات السياسية الرسمية وهي:

أولا: المؤسسة التشريعية وهي صاحبة حق التشريع وتتكون من مجلس الشعب وهو هيئة شعبية منتخبة وفقا للقانون الذي يحدد نظام الانتخاب والدوائر الانتخابية عدد اعضائه حاليا ( ) منتخبا (( )) معينين من قبل رئيس الجمهورية[20] اما اختصاصاته فهي مناقشة القوانين المقدمة من الحكومة واقرار السياسة العامة للدولة ووضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة ويمارس المجلس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية، كما يتمتع بحق سحب الثقة من احد نواب رئيس الوزراء او الوزراء طبقا للمادة ( ) بعد استجوابه بناء على اقتراح اعضاء المجلس ويكون سحب الثقة باغلبية اعضاء المجلس[21]. اما المجلس الثاني (مجلس الشورى) وحددت اختصاصاته بموجب المادة ( ) (( ) حيث نصت الاولى على اختصاصه بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتي) تموز مايو ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الاساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مبادئه اما المادة فحددت طريقة تشكيله حيث حددت ان لايقل اعضاءه عن عضوا وينتخب ثلثا اعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام على أن يكون نصفهم من العمال والفلاحين ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي . ومن خلال ما تقدم يتبين ان مجلس الشورى مجلس استشاري وقراراته غير ملزمة للسلطة التنفيذية والتشريعيه ولايعد مجلسا نيابيا لعدم امتلاكه سلطة التشريع ولامسائلة ومحاسبة السلطة التنفيذية بل نلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية (الرئيس) في تعيين اعضائه لذلك يعتقد انه سيزول في المستقبل لان المشكلة التي انشأ من اجلها(تبعية المؤسسات الصحفية للاتحاد الاشتراكي) الذي حل فبقيت دون رقابة فأنشأ المجلس للرقابة عليها والاشراف والتوجيه[22] ونلاحظ من خلال عمل المؤسسة التشريعية هيمنة السلطة التنفيذية وتقلص دورها وذلك عن طريق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وحق اصدار اللوائح العامة في حالة غياب مجلس الشعب، كذلك يهيمن رئيس الدولة على السلطة التشريعية

---

[20] **هيفاء احمد محمد، مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية المصرية ودورها في تحقيق الاصلاح السياسي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، .**

[21] **ثناء فؤاد عبدالله، مستقبل الديمقراطية في مصر،ط ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .**

[22] **النظام السياسي المصري،http://www.kenanaonline.com/page/2958**

[23] **عمار سعدون سلمان، التعددية الحزبية واشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي – ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، .**

عن طريق تعيين عدد من اعضاء مجلس الشعب ودعوى المجلس للانعقاد وحل المجلس وفض دورته الاعتيادية وقد اتاح الدستور لرئيس الدولة اصدار القوانين بتفويض من مجلس الشعب في الحالات الاستثنائية كما سمح له باعلان حالة الطوارئ .

اذن نلاحظ حرية رئيس الدولة على السلطة التشريعية مما يعيق دورها التشريعي والرقابي .

ثانيا: المؤسسة التنفيذية

وتتمثل في رئيس الجمهورية والحكومة فرئيس الجمهورية هو قمة السلطة التنفيذية ويشارك مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الاعلى للشرطة ورئيس مجلس الدفاع الوطني وراعي الحدود بين سلطات الدولة، والمسؤول الاول عن الوحدة الوطنية وسلامة الوطن واداء مؤسسات الدولة . ويتمتع الرئيس بحق اعلان الاحكام العرفية وحالة الطوارئ حيث يحكم مبارك البلاد منذ اغتيال السادات في ظل حالة الطوارئ ، وتنص .(:) على ان يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ويعفيهم من مناصبهم . وتنص م(.) على ان رئيس الجمهورية يرشح من مجلس الشعب بناء على اقتراح ثلث اعضائه على الاقل فاذا حصل المرشح على اغلبية ثلثي الاعضاء او الاغلبية المطلقة اي اكثر من نصف الاعضاء في دورة ثانية للتصويت على المرشح ثم يعرض على الشعب للاستفتاء وتنص م( )) على مدة الرئاسة ست سنوات الا انه بعد التعديل اصبحت سبع سنوات)، كما ان المادة ( )) عدلت في ايلول نتيجة للضغوط الداخلية من قبل المعارضة وللضغوط الخارجية (تحديد(الولايات المتحدة الامريكية) وطالبت المعارضة بتعديل م( )) (( )) ويمكن القول ان تعديل م( ) رغم اهميته الا انه افرغ من محتواه للشروط التعجيزية التي تضمنها وهي نصت على الاقتراع السري المباشر للرئيس بين أكثر من مرشح واشترطت حصول المرشح على تأييد) عضو(على الاقل من مجلس الشعب والشورى والمجالس الشعبية واشترطت ان الحزب الذي يرشح مرشحه يجب أن يكون قد مرت خمس سنوات على تاسيسه وحصوله على نسبة (% من مقاعد البرلمان وان يكون مر عام على عضوية العضو المرشح في الحزب . اما (الحكومة) في الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويقوم رئيس مجلس الوزراء بالاشراف على اعمال الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء، الا انه اذا حضر رئيس الجمهورية الاجتماع تولى هو الرئاسة ويتم تعيين الوزراء واعضائهم من قبل الرئيس (الجمهورية) اضافة الى مسؤوليتهم امام مجلس الشعب ويجوز لاعضاء الوزارة أن يكونوا اعضاء في مجلس الشعب. اما اختصاصات الحكومة فهي الاشتراك مع

---

[24] ورقاء محمد رحيم،دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري – ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، .

[25] ثناء فؤاد عبدالله، المصدر السابق،ص .

[26] مجموعة باحثين، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، .

[27] ثناء فؤاد عبدالله،المصدر السابق،ص .

[28] عمار سعدون سلمان،المصدر السابق .

[29] هيفاء احمد محمد،المصدر السابق،ص .

رئيس الدولة في وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية وتوجيه وتنسيق ومتابعة اعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة واصدار القرارات الادارية والموازنة العامة والخطة العامة وعقد القروض ومنحها وملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على امن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

اذن نلاحظ الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بهاالرئيس مما تجعله المسيطرالفعلي على المؤسسات السياسية.

ثالثا: المؤسسة القضائية

تتشكل السلطة القضائية من المحاكم على اختلاف انواعها (جزئية وابتدائية واستئناف ونقض) والقضاء الاداري (مجلس الدولة) والمحكمة الدستورية العليا. ويؤدي القضاء دورا مهما في الرقابة القضائية على دستورية القوانين وتفسير نصوصها التشريعية كما يقوم بدور هام في تشكيل الأحزاب السياسية بما يدعم الديمقراطية في مصر ويحمي الحقوق والحريات.

لقد نص الدستور على استقلال المحاكم والقضاء ولا يحق لأي سلطة التدخل في شؤون العدالة وبالرغم من هذا الاستقلال الذي يتمتع به القضاء في ظل التعددية السياسية المقيدة الا انه يعاني من بعض التدخلات حيث هناك قانون الطوارئ وترسانة القوانين الاستثنائية التي تم بموجبها تشكيل محاكم استثنائية توازي القضاء الطبيعي مما اوجد حالة من الازدواجية في النظام القضائي وهناك شيوع ظاهرة عدم تطبيق او تنفيذ الاحكام القضائية من قبل الدولة نفسها كذلك القضاة خاضعون ماليا للموازنة العامة التي تضعها الحكومة، كما أن الاشراف على القضاة يخضع لوزير العمل فهو مسؤول حكومي وأن كان من القضاة، وبالرغم من وجود نادي القضاة إلا انه عدَّ جمعية اهلية تخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ، والجدير بالذكر ان القضاء في عهد الرئيس (مبارك) قد اضطلع بدور اكثر بروز(في الحياة السياسية المصرية ففي كانون الاول ، قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الانتخابات وبناء عليه تم حل البرلمان واجريت انتخابات جديدة في وفي اتهمت المعارضة عددا من اعضاء مجلس الشعب بالاتجار في المخدرات وقد دان القضاء ثلاثة منهم وادى ذلك الى اسقاط عضويتهم لمجلس الشعب)، كما كان للمحكمة الدستورية العليا دور مهم واساسي يتعلق بحماية الحقوق والحريات العامة خاصة دورها في كثير من القضايا التي تهم المجتمع منها ما يتعلق بقوانين الاحوال الشخصية ومنها تمسكها بالمادة ( ) بشأن الحق في انشاء النقابات والاتحادات والنظام الانتخابي والتعددية الحزبية).

---

[30] عمار سعدون سلمان،المصدر السابق،ص .

[31] النظام السياسي المصري، المصدر السابق،ص .

[32] حسنين توفيق ابراهيم،أفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر بين تسلطية الثقافة السياسية وغياب القوى الديمقراطية ، مجلة ابعاد، العدد السابع،حزيران http://www.lcps-lebanon.org/arabic/pub/abaad/n7/abibrahim1.html.

[33] التقرير الاستراتيجي العربي - ،عدد خاص السنة .

[34] عمار سعدون سلمان،المصدر السابق،ص .

[35] ثناء فؤاد عبد الله،المصدر السابق،ص .

كما كان لنادي القضاة دور في المطالبة باستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية واقتراح تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية منها وآخرها في مارس وقد استجابت وزارة العدل لبعض المطالب وليس كلها منها زيادة عدد المشاركين من القضاء على الاستفتاء من عضوا الى عضوا أضافة الى دعم مادي اكثر من مليون جنيه وتطوير المقار والاستراحات التابعة لمجلس الدولة .

وفي محاولة لنا لوصف النظام السياسي المصري من خلال مؤسساته الرسمية نلاحظ انه من قبيل الانظمة التعددية المقيدة، فنلاحظ أن التعددية النيابية المقيدة في مصر تتميز بعدة سمات وخصائص من اهمها :

:) التحول يتم من اعلى أي ان قرار التعددية يصدر من القيادة السياسية ويضمن سيطرة النظام السياسي على عملية التحول الى تعددية.

.) تدرج التحول نحو التعددية ضمن جدول زمني يضعه النظام السياسي حيث يحدد عدد الاحزاب السياسية المسموح بها ويسيطر على الصحافة ويضع قيود على المستويات الثلاثة وعلى الصحافة.

) هيمنة السلطة التنفيذية خاصة رئاسة السلطة حيث يملك رئيس الدولة صلاحيات واسعة.

اما دور الهيئة التشريعية فانه شكلي ومحدود ويخضع لنفوذ السلطة التنفيذية ويقتصر الامر على ما يتردد في ساحة البرلمان من مناقشات وجدل عام، ووجود رمزي للمعارضة ولكن من دون تفعيل حقيقي لآليات الممارسة البرلمانية الجدية كما أن جهاز الدولة في مصر يعاني من ظاهرتين اساسيتين تمثل اهم سماته في المرحلة الراهنة :

:) عدم انسجام الاجهزة الداخلية في النظام وتفككها وعدم توافقها حول السياسات العامة.

.) صعود قوة واتساع دور الجهاز الامني بحيث اصبحت له اليد العليا في ادارة الدولة.

ويظل لهذا النظام عاملان يمثلان المظهر الوحيد على الانفتاح السياسي المحدود وهما استقلال القضاء نسبيا كما وضحناه اعلاه وتمتع الصحافة بهامش من حرية النقد كما سنبينه لاحقا في المبحث الثالث .

المبحث الثاني تعددية القوى السياسية وغير السياسية

سنتناول في هذا المبحث نقطتين أساسيتين تعبر عن مفهوم التعددية السياسية ألا وهي تعددية القوى السياسية (الأحزاب السياسية) الحاكمة والمعارضة والقوى غير السياسية (منظمات المجتمع المدني).

أولا: تعددية القوى السياسية (التعددية الحزبية):

---

[36] **التقرير الاستراتيجي العربي – ،المصدر السابق ص –**

[37] **الانتقال الى التعددية السياسية في مصر،ص --http://forum.fnoonarabia.com..**

[38] **ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجية في الواقع العربي عن كتاب الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة،مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط .**

عرفت مصر الاحزاب السياسة بمعناها الحديث في القرن التاسع عشر تعبيرا لتفاعلات اجتماعية واقتصادية وفكرية معينةشهدتها في تلك المرحلةوالتي شهدت أيضا نشأة وتطور مؤسسات الحكم الحديثة في مصر. وبدأت هذه الأحزاب في تشكيل جمعيات اجتماعية وسياسية رغم أن بعضها حمل اسم حزب (الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل –) وخلال المدة (-- –)، شهدت مصر تجربة ثرية في الممارسة السياسية والديمقراطية وان كانت تحمل بعض الشوائب كاستمرار الاحتلال وتدخل القصر الملكي في الحياة السياسية [39].

ومع قيام ثورة – اتجه النظام الى التنظيم السياسي الواحد وفي يناير – صدر قانون حل الاحزاب السياسية واستمرت حتى – حيث اعلن الرئيس السادات عن قيام التعددية الحزبية فصدر قانون الاحزاب السياسية رقم ( ) لسنة –[40] وقد عدل هذا القانون مرات عديدة ليشكل قيدا على عمل الاحزاب السياسية منها تعديل) لسنة – لسنة – لسنة – لسنة – فتتضمن القيود التشريعية الآتي:

:) تاسيس الاحزاب يتم من خلال (لجنة شؤون الاحزاب السياسية) وتضم رئيس مجلس الشورى (رئيسا) وعضوية ثلاثة من الوزراء (العدل، الداخلية، ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب) وثلاثة من رجال القضاء غير المنتمين للاحزاب ويتم اختيارهم باصدار قرار من رئيس الجمهورية، كما أن حل الحزب او تجميد نشاطه وصحيفته يخضع لهذه اللجنة.

.) قيود مفروضة على نشاط الاحزاب منها حضر استثمار امواله في الامور التجارية وعدم قبول اي تبرع اجنبي او شخصي اعتباري ولو كان مصريا .

) قيود انتخابية وذلك بصدور الكثير من التشريعات التي تتعلق بالنظام الانتخابي والتي تعرقل العمل السياسي للاحزاب منها قانون لسنة – الذي حظر القوائم غير الحزبية او ادماج القوائم ولا يجوز لمرشح فرد التقديم للانتخابات سواء اكان مستقلا أم حزبيا والاخذ بنظام القوائم المغلقة واستبعاد الانتخابات التكميلية، والحزب الذي لايحصل على % على مستوى الجمهورية لا يمثل بالمجالس حتى ولو كان فائزا في بعض الدوائر وتذهب الاصوات التي حصل عليها الى الحزب الذي حصل على اكثر الاصوات.

وكذلك قانون ( ) لسنة – ( ) لسنة – الذي عاد الى النظام الانتخابي الفردي [41].

فبالرغم من وجود الانتخابات ومن خلال الانتخابات الاخيرة (تبين انها ليست فعالة فهي ليست وسيلة سلمية لتسوية الصراع على السلطة اذ قاطعها الكثير من القوى السياسية وليست آلية

---

[39] الحياة الحزبية في مصر،ص --http://www2.sis.gov.eg/Ar/Politics/party/background/

[40] المصدر نفسه،ص .

[41] بتسام حاتم علوان،المصدر السابق،ص //:- //:.

[42] ورقاء محمد رحيم،المصدر السابق،ص //:- //:.

للتداول على المناصب السياسية العليا ولم يكن هدفها توعية وتثقيف المواطنين وتجنيد السياسيين والقادة وعلى العكس من ذلك فكانت اهدافها اضفاء شرعية شعبية زائفة وتعبئة الجماهير وراء الحكام وصرف انظارهم عن الاصلاحات السياسية الحقيقية والتخفيف من حدة ضغوط المعارضين المنادين بالاصلاح في الداخل وضغوط المطالبين باحترام حقوق الانسان في الداخل والخارج فاصبحت الانتخابات ونتيجة للقيود المفروضة مجرد الية من اليات النظام الحاكم . ويترافق مع ذلك شيوع ثقافة المجتمع الابوي اي بالطاعة المطلقة للسلطة اضافة الى التنشئة السياسية والاجتماعية التي عرفها الفرد العربي عموما والمصري خصوصا واتسامها بالنزعة السلطوية وطاعتها وعدم الميل الى قمع السلوك العدواني اتجاهها وتحاشي الصدام معها .

ولو نظرنا الى خارطة الاحزاب السياسية في مصر نلاحظ وجود حزب حاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) واحزاب اخرى معارضة، فالحزب الحاكم هو المسيطر ويصفه البعض بالحزب المهيمن رغم تعدد الاحزاب والمعروف ان الرئيس حسني مبارك يجمع بين منصبين كرئيس للجمهورية ورئيسا للحزب مما يعزز التداخل بين الدولة والحزب ويذكر شومان: "أن وظائف الحزب تقتصر على التفصيل الفني لخطط الدولة والتعضيد البرلماني للحكومة والحشد الحكومي في الازمات والانتخابات").

واذا ما انتقلنا الى السمات المشتركة والاساسية لنظام الحزب المهيمن حيث توجد مثل هذه السمات باختلاف النماذج والاشكال التي يتخذها هذا النظام فأننا نجدها تمثل بالآتي :

:) هناك فصل بين اجهزة الحزب والدولة في الاقل من الناحية الرسمية والدستورية.

.) انه قد يمارس وسائل الحزب الواحد نفسها في السيطرة والهيمنة والاستحواذ على السلطة.

) انه غالبا ما يفقد التماسك خصوصا على المستوى الايديولوجي (الوحدة) الداخلية.

الا انه رغم التشابه بين النظام السياسي في مصر ونظام الحزب المهيمن الا انه يعد من قبيل الانظمة التعددية المقيدة.

ويلاحظ ان الحزب تغلب عليه الطبقة الوسطى مع عدد من رجال الاعمال وخلوه لقاعدة جماهيرية واسعة ، كما يعاني من غياب فكري واضح فمنهم ذو ميول (علمانية، متدينيين، تقدمية، عروبية...) مما ادى الى انتشار حالة الفوضى الداخلية وغياب التكوين والمهارات السياسية عن الكثير من اعضائه بل وغياب لقيمة العمل الجماعي والمؤسسي عن ادائه ولوحظ في الانتخابات التشريعية الاخيرة عجز الحزب عن فرض قواعد تنظيمية على اعضائه فانشقوا في الانتخابات كمستقلين عن

---

[43] مجموعة باحثين،الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية،المصدر السابق،ص . .

[44] عاطف السعداوي،روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديمقراطية المنتظرة عن كتاب الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة،المصدر السابق،ص . – . .

[45] ثناء فؤاد عبدالله،من تجربة مصر الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطني الحاكم عن كتاب الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، – .

[46] ...) عزيز هادي المصدر السابق ،ص .

[47] ثناء فؤاد عبد الله ،من تجربة مصر ،المصدر السابق،ص – .

الحزب وبعد فوزهم عادوا للحزب . اما الاحزاب السياسية المعارضة فقد بلغ عددها منذ – (() حزبا) سياسيا للعمل السياسي كما مبين في الجدول الآتي) :

(جدول الاحزاب المعارضة السياسية المصرية)

	اسم الحزب	تاريخ تاسيسه	طريقة تأسيسه
.	حزب الاحرار الاشتراكيين		لجنة شؤون الاحزاب
.	حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي		لجنة شؤون الاحزاب
.	حزب العمل الاشتراكي		لجنة شؤون الاحزاب
.	حزب الوفد الجديد		لجنة شؤون الاحزاب
.	حزب الامة		حكم قضائي
.	حزب العربي الاشتراكي		حكم قضائي
.	حزب الخضر		حكم قضائي
.	حزب الاتحادي الديمقراطي		حكم قضائي
.	حزب مصر الفتاة		حكم قضائي
.	الحزب العربي الناصري		حكم قضائي
.	حزب الشعب الديمقراطي		حكم قضائي
.	حزب العدالة الاتحادي		حكم قضائي
.	حزب التكافل الاجتماعي		حكم قضائي
.	حزب الوفاق القومي		لجنة شؤون الاحزاب
.	حزب مصر		حكم قضائي
.	حزب الجيل الديمقراطي الجديد		حكم قضائي
.	حزب الغد		لجنة شؤون الاحزاب
.	الحزب الدستوري الاجتماعي الحر		حكم قضائي
.	حزب شباب مصر		حكم قضائي
.	حزب السلام الديمقراطي		لجنة شؤون الاحزاب
.	حزب المحافظين		لجنة شؤون الاحزاب
.	الحزب الجمهوري الحر		حكم قضائي
.	حزب الجبهة الديمقراطية		لجنة شؤون الاحزاب

اما القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية فهي نوعين :

:) قوى الاسلام السياسي (جماعة الاخوان المسلمين–والجماعات الاسلامية الراديكالية المعارضة وتمثل "جماعة الجهاد– الجماعة الاسلامية– منظمة التحرير الاسلامي–جماعة المسلمين (التكفير والهجرة)".

() القوى السياسية الاخرى (الحركة الشيوعية وحركة كفاية) .

---

[48] ثناء فؤاد عبدالله،الرؤية المستقبلية في دراسة مستقبل الديمقراطية في مصر عن كتاب نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية،ط ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، .

[49] ورقاء محمد رحيم،المصدر السابق،ص – .

[50] المصدر نفسه،ص – .

وهنا نتساءل عن فاعلية هذه الاحزاب في الحياة السياسة ؟

للاجابة على هذا السؤال نجد ان العمل السياسي لهذه الاحزاب محاط بمجموعة من القيود القانونية والتشريعية التي سبق وان اوضحناها، اضافة الى ذلك تعاني الاحزاب نفسها من ازمات داخلية منها ازمة القيادة وتبرز في عدة مظاهر :

-) بقاء القيادات الحزبية في مناصبها لمدة طويلة فمعظمهم تجاوز عمر سنة كما هو الحال مع (الحزب الوطني، الناصري، الاحرار، الوفد، التجمع، الامة، العمل) والبعض تجاوز التسعين كما هو الحال مع حزب الوفد حيث توفي زعيمه عن عمر) سنة (فؤاد سراج الدين) وهذا ما يطلق عليه ظاهرة شخصنة السلطة.
-) الصراع على رئاسة الحزب والانشقاقات الحزبية ويظهر الصراع على الرئاسة بعد رحيل زعيم الحزب وتقبل رحيله وتظهر الانفصالات خاصة عندما يتأثر رئيس الحزب بكافة الصلاحيات .
-) ظاهرة الاحزاب العائلية اي انه يبرز دور العائلة كمحدد اساس لتشكيل هيكل الحزب كحزب الامة الذي يسيطر عليه احمد الصباحي رئيسا للحزب ونجله سمير احمد يتولى منصب النائب للرئيس كما تضم تشكيلات الحزب الرئيسية العديد من اقارب رئيس الحزب .

اما اسباب ازمة القيادة في الاحزاب السياسية المصرية فترجع لاسباب خارجية سبق أن اوضحناها اي التي تتعلق بالتشريعات القانونية والانتخابية وطبيعة النظام السياسي والصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية التي تحد من فاعلية هذه الاحزاب بالشكل يجعلها مؤثرة بالعمل السياسي.

اضافة الى عوامل اخرى التي يسهم فيها بتهميش المعارضة والتقليل من حجمها بشكل يضعف قوتها فتلخص بالاتي :

- :. لا يؤمن النظام بفكرة التداول السلمي للسلطة فنجد ضعف الاحزاب اسهم في قوة الحزب الحاكم وليس الى قوة ذاتية يتمتع بها.
- . مازالت فكرة الدولة المركزية تسيطر على فكر النظام بحيث تعد اي معارضة لها خروج عن سطوة الدولة وانتقاص لهيبتها.
- . نتيجة لما سبق اصبح القمع والعنف من وسائل كسر شوكة المعارضة ففي اي مظاهرة او اضراب يزج الكثير منهم في السجون..

اما الاسباب الداخلية التي تتعلق بالاحزاب نفسها فهي كالاتي:

- غياب الديمقراطية داخل الاحزاب نفسها وعدم التداول السلمي للسلطة عبر الانتخاب بل قد يحدث عبر التعيين اضافة الى عدم الاعتراف بحق المختلف بالتعبير عن رأيه.

---

[51] عاطف السعداوي، من تجربة مصر ازمة القيادة في الاحزاب السياسية المصرية عن كتاب الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية لمجموعة باحثين،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، – .

[52] خليل العاني،دور المعارضة في ترسيخ الاستبداد الحالة المصرية عن كتاب الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، المصدر السابق،ص – .

- نشأة الحزب على ملاكات تنظيمية قيادية فتولي الحزب بناء على العلاقات الشخصية وليس الاليات الديمقراطية .
- غياب مشروع موحد يجمع الاحزاب جميعها وذلك لانعدام الثقة فيما بينها .
- احتكار عملية صنع القرار الحزبي من قبل رئيس الحزب.
- ضعف قنوات التجديد حيث نلاحظ الاعتماد على التعيين وليس الانتخاب.
- غياب الاساس الاجتماعي والطبقي للاحزاب فتتسم هذه الاحزاب بعدم ارتباطها بقوى اجتماعية بل تكون سياسية لا ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فعالة في المجتمع .

ان هذه التجربة الحزبية لم تعبر عن تعددية حقيقية بسبب الولادة القيصرية للاحزاب السياسية وسيطرة حزب الحكومة على الحكم واحتفاظه بالاغلبية المطلقة وعدم الفصل بين الحزب الحاكم والدولة او بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة . لذلك لاتزال في عداد نماذج التعددية السياسية المقيدة والمحكومة من قبل حزب مهيمن في الحياة السياسية لكن دون فاعلية حقيقية في اثراء الحياة السياسية اما الاحزاب الاخرى فتعاني الضعف والترهل وانتفاء الحوار الوطني الديمقراطي في داخلها فضلا على القيود السياسية والامنية التي تحد من حركتها ونشاطها .

اذن هناك قيود داخلية وخارجية تؤثر في الاحزاب السياسية مما جعل دورها محدودا وغير ذي نتائج بارزة او مؤثرة في الساحة السياسية.

ثانيا: تعدد القوى غير السياسية (غير الحكومية) منظمات المجتمع المدني: وتشمل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الاهلية وجماعات رجال الاعمال. لقد تشكلت النقابات في مصر منذ (نقابة المحامين) ثم اعقبتها العديد من النقابات في الاربعينات، (الصحفيين، المهندسين، الاطباء،...الخ) ثم استمر تشكيل النقابات حتى اصبحت) نقابة مهنية بالاضافة الى) نقابة عمالية يديرها الاتحاد العام لنقابات العمال). وقد ساعدت مجموعة من العوامل على ظهور منظمات المجتمع المدني بكثرة منها :

(- مساحة الحرية التي اتاحتها الانتقال الى نظام التعددية السياسية والتحول الى اقتصاد السوق وما فرضه من وجود هامش استقلالية الجماهير في تنظيم انشطتها الاجتماعية لامتصاص التوترات الاجتماعية الناتجة عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

---

[53] امين اسكندر،الناصرية واشكالية الديمقراطية عن كتاب نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر،المصدر السابق،ص : - : .

[54] ثناء فؤاد عبدالله، الرؤية المستقبلية في دراسة مستقبل الديمقراطية في مصر، المصدر السابق،ص - .

[55] ابتسام حاتم علوان،المصدر السابق،ص - ، وكذلك ينظر عاطف السعداوي، المصدر السابق ،ص -- .

[56] ثناء فؤاد عبدالله، من تجربة مصر لممارسة الديمقراطية داخل الحزب الحاكم،المصدر السابق،ص .

[57] النظام السياسي،المصدر السابق .

[58] ثناء فؤاد ،مستقبل الديمقراطية في مصر،المصدر السابق،ص .

[59] عماد صيام، منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة، عن كتاب المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، المجلد الاول، مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر .

- القيود الشديدة المفروضة على تشكيل وعمل الاحزاب السياسية وكذلك الهجوم الذي تتعرض له الاحزاب المعارضة مما ادى الى انسحاب الكثير من اعضائها والتحول الى منظمات المجتمع المدني والعمل من خلالها.
- تصاعد دور ونفوذ التيار الاسلامي الذي فرض على ساحة الجدل السياسي قضايا شديدة الارتباط بحقوق المواطن مثل حقوق الاقباط ووضع المراة وحرية التفكير والابداع.
- تزايد الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية خاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية من تشكيل رافدا مهما في الحكم المادي و المعنوي لمنظمات المجتمع المدني ذات الطابع الدفاعي.

الا انه هناك العديد من القوانين المقيدة للنقابات المهنية ابرزها رقم ( ) لسنة والمعدل برقم ( ) لسنة فأعلنت النقابات رفضها لهذه التعديلات وقامت بتظاهرات تطالب الرئيس عدم تقييد حركتها من خلال زج القضاء في الانتخابات المهنية وزج وزارة العمل في تحديد مواعيد اجراء الترشيح والانتخاب كذلك الحال مع نقابات العمال التي تخضع للقيود القانونية منها قانون رقم لسنة والمعدل بقانون رقم (() لسنة والذي يجعل النقابات تحت وصاية واشراف الوزير (وزارة العمل) [60]. كما كان لبعض النقابات المهنية دور سياسي في مجال حقوق الانسان والحريات العامة والديمقراطية والدعوةالى الغاء قانون الطوارئ و التضامن مع الشعب الفلسطيني وادانة التطبيع مع اسرائيل الا ان دورها السياسي يعتمد على مدى ارتباط اعضاءها في اجهزة الدولة فكلما زاد هذا الارتباط كلما مالت توجهات النقابة السياسية الى دعم الدولة والاندماج الوظيفي معها والعكس صحيح فكلما انخفضت مدة هذا الارتباط وزاد عدد الاعضاء المحاربين للمهن الحرة على استطاعت النقابة اتخاذ مواقف مستقلة عن الدولة.

اما الجمعيات الاهلية فنجد ان هناك درجة عالية من الاقناع بأن قطاعات الجمعيات الاهلية كمؤسسات اجتماعية لها اهمية اساسية في قضيتي المشاركة والتوزيع السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري فمن بين ( ) الف تنظيم غير حكومي بلغ عددها) ألف جمعية اي بنسبة (,) [61] وبالرغم من نص الدستور في المادة ( ) (( )) على حريات تشكيل الجمعيات الاهلية الا انها تخضع لمجموعة من القوانين ابرزها قانون) لسنة لسنة فتضمنت هذه القيود حق الرقابة وحل هذه الجمعيات حتى عند تأسيسها بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك عدم ممارستها لاي نشاط حزبي او نقابي الا انه لا يمنعها من ابداء الرأي في القضايا العالقة ذات الطابع الفكري والثقافي ولا يمنع اقامة جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة والطفل ومن حق هذه الجمعيات مناقشة القضايا السياسية الداخلية والخارجية وان تصدر نشرات او مجلات . وفي مقابل هذه القوى برزت قوى اجتماعية وسياسية مؤيدة للنظام ومتحالفة معه وهي (جماعات رجال

---

[60] **ورقاء محمد رحيم،المصدر السابق،ص - .**

[61] **ثناء فؤاد، مستقبل الديمقراطية في مصر، المصدر السابق،ص .**

[62] **ورقاء محمد رحيم،المصدر السابق،ص - - .**

الاعمال، واصحاب رؤوس الاموال، والنفوذ الاقتصادي والسياسي) الذين اتجهوا نحو العمل السياسي بغية نيل الحصانة البرلمانية ونيل الدعم الحكومي نشاطهم الاقتصادي وقد تغلغلوا في المؤسسات والاجهزة الحزبية في سبيل تعزيز امتيازاتهم فالغالبية منهم اعضاء في الحزب الحاكم والاقلية منهم في حزب الوفد [63]. اذن نلاحظ الدور الايجابي لهذه المؤسسات في تقديم المساعدات اي على الصعيد الاجتماعي، اما سياسيا فلها دور سلمي عبر التظاهرات والتجمعات السلمية ولكنها لا تخرج عن الاطار القانوني المقيد لها والمسبب الرئيسي في احجام دورها.

المبحث الثالث تعددية المؤسسات الثقافية

تقتصر دراسة هذا المبحث على بعض المؤسسات الثقافية خصوصا الصحافة والجامعات لما لها من تأثير ليس في المستوى الثقافي فقط بل في الحياة السياسية وبعدها جزء من التجربة التعددية السياسية.

اولا: الصحافة:

تعد الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور و القانون فلقد نصت م( ) على حرية التعبير والنشر للكتابة او التصوير وغيرها من وسائل التعبير وكذلك م ( ) نصت على ان حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها او وقفها او الغاءها بالطريق الاداري محظور الا في حالة الحرب والطوارئ كذلك ( ) (( ) (( ))[64]. الا انه بالرغم من الحقوق الدستورية نجد هناك بعض المعوقات على حرية الصحافة فتخضع الاخيرة (للمجلس الاعلى للصحافة) ويرأسه رئيس مجلس الشورى حيث يلاحظ سيطرة الحكومة على مجلس الصحافة الذي اعطيت له صلاحيات واسعة كمراقب و مشرف على الصحف[65] وتتنوع الصحافة المصرية مابين الصحف القومية والصحف الحزبية والمستقلة التي تصدر عن الاحزاب والاشخاص الاعتباريين (العامة والخاصة)[66] فيقصد بالصحف القومية كما نص م( ) من القانون لسنة "الصحف التي تصدر حاليا او مستقبلا عن المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي او يسهم فيها وكذلك وكالة انباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة اكتوبر والصحف التي ينشئها مجلس الشورى وتعد المؤسسات الصحفية القومية ملكا

---

[63] هيفاء احمد محمد،المصدر السابق،ص .

[64] النظام السياسي المصري،المصدر السابق،ص .

[65] ثناء فؤاد عبدالله،مستقبل الديمقراطية في مصر،المصدر السابق،ص – .

[66] ورقاء محمد رحيم،المصدر السابق،ص .

[67] النظام السياسي المصري، المصدر السابق،ص .

للدولة ويمارس مجلس الشورى حقوق الملكية عليها، وتصدر الاحزاب السياسية صحيفة، اربعة منها للحزب الحاكم .

بالرغم من ما تضمنه الدستور وما تتمتع به احزاب المعارضة التي لديها صحف من هامش الحرية فأنه يعد احد الملامح الرئيسة للتجربة التعددية السياسية المقيدة في مصر الا ان فاعليتها ما زالت محدودة لعدة اسباب منها :

:) سيطرة الدولة على الاعلام السمعي والمرئي وسيطرتها على الصحف الكبرى المسماة بالصحف القومية.

.) تجاهل الحكومة لما تكتبه صحف المعارضة بل قد يصل الى اتهامها بالكذب والتلفيق والخيانة والعمالة لقوى داخلية غير مشروعة او لجهات اجنبية.

) البعد عن روح المسؤولية بتعمد لغة الاثارة والبلبلة والمزايدة السياسية التي تشوه كل انجاز حكومي ايجابي

) كذلك تتمثل ازمة الصحافة المصرية في المشاكل المالية او المعاناة من العمالة الزائدة وخسائر الاصدارات الجديدة، وتراجع الاقبال من جمهور القراء لهذه الصحف وانتقالهم الى قراءة الصحف الصفراء.

) لعل ابرز النقاط الرئيسة في ضعف نشاط الصحف يرجع الى القيود القانونية التي تفرضها الحكومة بحيث تعرقل العمل الصحفي فكثير من قوانين العقوبات والقوانين الخاصة تعد من حرية الصحافة منها قانون المطبوعات ( ) لسنة وتعديلاته وقانون العقوبات رقم ( )) لسنة او تعديلاته وقانون لسنة) لسنة لسنة المشهور بقانون اغتيال حرية الصحافة وقانون رقم لسنة الذي يحرم الاشخاص الطبيعيين من امتلاك الصحف واشتراط الحصول على ترخيص من المجلس الاعلى للصحافة وعدم توريث الصحف في حالة وفاة اصحابها فضلا على ان قانون الطوارئ المرقم ( ) لسنة يعد تقييد(على حرية الراي والتعبير اذ يجيز تدابير استثنائية ضد حرية الصحافة والتعبير منها وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع وسلطة وزارة الداخلية في مراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات وجميع وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وطبعها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن طبعها.

اما قانون الاعلام الجديد الذي صدر في تموز فيشمل احكاما تسمح بسجن الصحفيين نتيجة مخالفات منها نشر مواد تنتقد رئيس الجمهورية والبرلمان والوزارات بل حتى رؤساء الدول الاجنبية ايضا .

---

[68] **ثناء فؤاد ،المصدر السابق،ص – .**

[69] **حسنين توفيق، افاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر،المصدر السابق،ص .**

[70] **احسنين توفيق ابراهيم النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها المصدر السابق،ص – .**

[71] **حافظ ابو سعدة،حالة الطوارئ في مصر امام الاصلاح السياسي واحترام حقوق الانسان، --.**

[72] **ورقاء رحيم محمد، المصدر السابق،ص – .**

اذن نلاحظ الكثير من القيود القانونية التي تحد من عمل الصحافة وهذا ما يتعارض مع مانص عليه الدستور من حرية الصحافة.

ثانيا الجامعات:

تعد الجامعات احد المؤسسات الثقافية في مصر والتي تعاني الكثير من المشاكل التي تعرقل مسيرتها التعليمية والثقافية فلم تؤد دورها الحيوي في الحفاظ على الثقافة حيث يلاحظ تراجع المستوى العلمي لها كما تعاني مشاكل اخرى ابرزها الغاء اسلوب الانتخابات (العمداء) وشغل مناصب العميد بالتعيين) .

والذي يهمنا هو دور الطلاب والتدريسيين في الحياة السياسية، فلقد تشكل الطلبة العصب الاساسي للمعارضة السياسية في مصر خاصة للمدة – حيث عبروا عن مصالحهم الفئوية كالمصاريف الجامعية والاستقلال في تشكيل الاتحادات الطلابية والغاء الحرس الجامعي.. الخ كما عبروا في كثير من الحالات عن مطالب عامة كالديمقراطية والحرية والاحتجاج على ضعف موقف النظام ازاء بعض القضايا المتعلقة بهيبة الدولة واستغلالها الوطني ودورها العربي ويمكن القول بأن الطلبة في كثير من الحالات عبروا عن المواقف الضمنية غير المعلنة للرأي العام والتي لم تستطع التعبير عنها بشكل مباشر وصريح ، ويمكن ان نعزو ذلك الى القيود القانونية وهي احد الاسباب لذلك فنصت م(–) من القانون ( ) لسنة على ((ان كل من لا يتمتع بحقوقه المدنية يحرم من الاشتراك في ادارة جمعيته)) وبذلك يحرم طلاب المدارس والجامعات من تاسيس الجمعيات الطلابية وادارتها، اذ ان القانون يشترط تمتع الاعضاء بحقوق مدنية ومن ضمنها الاهلية القانونية اي سن الرشد المحدد بـ( ) عام( ) اما الاساتذة فقد اصبح لهم مواقف مهمة ضد سياسة السلطات التي تتهمها بانها حولت الجامعات من هيئات علمية مستقلة الى هيئة تابعة لها، حيث تتدخل في تعيين هيئات التدريس ورؤساء الاقسام والعمداء اضافة الى التدخل في انتخابات الطلبة وقد طالبت هيئات التدريس باستقلال الجامعة عن سيطرة الامن وحفظ كرامتهم باعتبارهم عقول الامة وبناة رجالها كما طالبوا بالغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، واطلاق حرية تشكيل الاحزاب واصدار الصحف ومواجهة الفساد المالي والاخلاقي في مؤسسات الدولة الا ان الهيئات التدريسية لاتخلو هي الاخرى من المضايقات القانونية حيث اخضعت لوزارة الشؤون الاجتماعية بعدها من الجمعيات الاهلية فقد اقدمت السلطة في حزيران بحل مجلس ادارة نادي اعضاء الهيأة التدريسي بجامعة المنصورة، وتعيين مجلس مؤقت لمدة عام لإدارة النادي . ويلاحظ عزوف المتعلمين عن المشاركة السياسية في التصويت ويرجع ذلك الى ايمانهم بعدم جدوى المشاركة وقدرتهم على التغيير في حين يعد البعض الاخر عدم مشاركتهم تعبير

---

[73] **ثناء فؤاد عبدالله،مستقبل الديمقراطية في مصر،المصدر السابق،ص)) .**

[74] **ورقاء محمد رحيم،المصدر السابق،ص .**

[75] **المصدر نفسه،ص)) .**

[76] **هيفاء احمد محمد،المصدر السابق،ص .**

[77] **ورقاء محمد رحيم، المصدر السابق،ص)) .**

سلبي عن رفضهم للانتخابات والمرشحين فهم يعدون انفسهم مشاركين وان امتنعوا . وفي الحقيقة ان ضعف المشاركة اصبحت ظاهرة عامة في المجتمع المصري تعزو الى مجموعة متشابكة من العوامل والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلا عن الاطر القانونية الضيقة .

ويبدو ان مرحلة التسعينات وبداية الالفية الثالثة قد عكست اهتمام رسمي بالمرأة وعلى اساس المساواة بينها وبين الرجل وتحقيق التنمية لها بعدها كميزة اساسية لبناء المجتمع الحديث فنلاحظ ان الخطاب السياسي عكس اهتمامه بالمرأة في المجال الخاص والعام ليس لكونها مواطنة اولا وتميزا لها ولكن الدراسات والابحاث اثبتت انها اكثر الشرائح الاجتماعية حرمانا من الصحة والتعليم... وقد توج الاهتمام الرسمي بأنشاء المجلس القومي للمرأة عام و المجلس القومي للطفولة والامومة فكان له دور في تشجيع المرأة على المشاركة السياسية كمرشحة وناخبة ودعمها في اطار التشريعات القانونية المدنية المتعلقة بالزواج والاسرة ومنح الجنسية للمتزوجات من أجنبي .

المبحث الرابع تعددية المكونات الاجتماعية

يشتمل اي مجتمع على مجموعة من المكونات الاجتماعية سواء إكانت عرقية، ام دينية، ام جنسية (الرجل والمرأة) وعليه سيكون محور دراستنا مقتصر(على دور المرأة المصرية في الحياة السياسية لكونها احد المكونات الاجتماعية التي بدونها لايمكن ان تكون هناك تعددية سياسية حقيقية.

لقد حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية منها حق التصويت والترشيح منذ صدور دستور ففي انتخابات وصلت سيدتان الى البرلمان ثم ارتفع العدد (() سيدات في البرلمان، (() سيدات) (() سيدات ، وفي صدر قانون ( )) ليخصص) مقعد(للنساء في مجلس الشعب ووسط الاعتراضات بعدم الدستورية صدر القانون ( ) لسنة بالغاء المقاعد المخصصة للمرأة، وفي انتخابات حصلت على ,% (% سيدة) وفي , بلغت , % ( ) سيدة) وفي برلمان , وصلت سبع سيدات للمجلس بالانتخابات و بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية .

ولم يختلف الوضع في مجلس الشورى حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة فيه %,(% , %,(% , ومعظم العضوات فيه كانوا معينات.

اما بالنسبة لمشاركتها في المجالس المحلية فقد بلغت %.(% عام , %.(% عام , اما شاركتها في النقابات المهنية فقد بلغت % % طبقا لاحصائيات , اما عن وضع

---

[78] سلمى شعراوي دراسة السلوك الانتخابي مع الاشارة الى السلوك الانتخابي للمراة المصرية عن كتاب التعددية السياسية في مصر (دراسات في التحول الراسمالي والمشاركة السياسية(مركز البحوث العربية(مصر(( ) .(.(.

[79] محمد شومان المشاركة من داخل الاحزاب السياسية عن كتاب حقيقة التعددية السياسية في مصر المصدر السابق .(.

[80] سلمى شعراوي جمعة مواطنة المراة جدلية التمكين والتهميش عن كتاب المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية المجلد الثاني مركز البحوث والدراسات السياسية،مصر .

[81] التقرير الاستراتيجي العربي،المصدر السابق،ص - . ،كذلك ينظر ثناء فؤاد، مستقبل الديمقراطية في مصر، المصدر السابق،ص .

المرأة في المناصب القيادية فقد وصلت الى % عام مقارنة بـ , % , في المناصب العليا وعلى مستوى القضاء فقد تم تعيين اول قاضية , ثم ثلاث قاضيات اخريات بعد ذلك وعلى مستوى السلك الدبلوماسي وصلت % % في ديوان عام وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية ثم بلغت % % , وبلغ عدد السيدات العاملات في الادارات بالخارج سيدة بعد ان كانت % فقط % %[%] .

ما يلاحظ ان نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضعيفة خاصة في المجالس النيابية رغم عدم وجود قانونية ودستورية لكن ثمة فجوة بين قانون الدولة وقانون الاعراف والتقاليد في مصر تؤثر في مساحات مشاركة المرأة من ناحية ، بل تؤثر في سريان مبدأ سيادة القانون ذاته لصالح قانون الواقع واسواقه الموازية لقانون الدولة، ان القيود الثقيلة على دور المرأة السياسي في مصر ناتج عن الاعراف والتقاليد والصراع السياسي بين الجماعات السياسية الحديثة والسلفية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية فالبعض يعدها مصدرا للشر وهو يعود لبعض مكونات الثقافة الشعبية وبعض انماط التدين الشعبي فهناك دعوات الى عودة المرأة الى العمل المنزلي فقط وان عملت مع الاحزاب فهو تجميلا للوجه السياسي للحزب فيلاحظ تحجيم دورها لكونها غير قادرة على القيادة خارج اطار الاسرة .

كما ان ميل الاحزاب السياسية وخصوصا الحزب الحاكم الى مجاراة المد الاسلامي والاجتماعي ورموزه وطقوسه اثر سلبيا في مشاركة المرأة السياسية . كما ان شيوع الثقافة السياسية الابوية الذكورية يعد عائقا اساسيا ازاء تفعيل ادوار وتمثيلات سياسية معتبرة للمرأة المصرية، كما ادت ازمات المشاركة السياسية في ظل ثقافة سياسية تسلطية تعبوية لا تزال مسيطرة على فكرة وادراك الصفوة الحاكمة الى بروز ظاهرة اللامبلاة بالسياسة وكراهيتها في مصر من الرجال والنساء بعد السياسة مصدر الالم والخوف من قبل النظام واجهزته الامنية البيرقراطية . وفي الواقع ان المجتمع المصري يبدو خارج السياسة لان البنية الاساسية للفعل السياسي ثم تدميرها بصورة تامة تقريبا وتركز معظم الدراسات السياسية في مصر على الجانب التشريعي الذي يصادر الحقوق والحريات الاساسية او يقيدها كحق التجمع فيفرض قيود على الممارسة السياسيةمما زرع ثقافة الخوف بقوة في السيكولوجيا العامة للمصريين واستئصال فكرة المواطنة كما يمثل التدمير او التتبيع الاقتصادي او الاداري او السياسي لمؤسسات الفعل الجماعي، اهم واخطر جوانب تهميش المجتمع واضعافه واخراجه بالقوة من الفضاء السياسي فاتبع النظام سلطة مركزية شديدة على المستوى القاعدة (الاقاليم، القرى، المدن) اكثر منها في المركز) وهناك من يرجح ضعف المشاركة السياسية لضعف الوضع الاقتصادي للمصريين

---

[82] التقرير الاستراتيجي العربي،المصدر السابق،ص - .

[83] نبيل عبد الفتاح،المشاركة السياسية للمرأة ودور الجمعيات الاهلية في مصر،اب http://www.awapp.org/wmview.php

[84] المصدر نفسه، ص .

[85] محمد السيد سعيد، النضال الشعبي في مصر من اجل الديمقراطية عن كتاب الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي لمجموعة باحثين،ط ، تحرير علي خليفة العوادي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، .

واهتمامهم بلقمة العيش وليس الحرية والديمقراطية.. وهناك رأي معاكس يرى تحسن الوضع الاقتصادي وهجرتهم للخارج او اهتمامهم بالعامل الاقتصادي فقط ويبدو هذا التعارض في الرأيين يرجع الى التردي العائد في نوعية الاحصاءات المتاحة ودقتها وشمولها وهذا التعارض ينبهنا الى صعوبة فهم العزلة النسبية للحركة الديمقراطية والسياسية عموما في مصر خلال العقدين الاخيرين .

اذن نلاحظ المشاركة السياسية للمرأة ضعيفة وذات نسب واطئة جدا وذلك للقيود الاجتماعية المتعلقة بالعادات والتقاليد الاجتماعية ولضعف المشاركة السياسية عموما للرجال والنساء للمواريث الثقافية السلطوية ذات الثقافة السلبية ثقافة الخضوع والاستسلام.

الخاتمة

لقد عرفت مصر التعددية السياسية في اوائل القرن العشرين واستمرت طيلة العهد الملكي وان كانت لا تخلوا من المشاكل كالتدخل الاجنبي والملكي في الحياة السياسية واستمرت هذه التجربة في عام حيث عطلت الاحزاب السياسية الى . وشهدت مصر نوع من التغيير والانفتاح السياسي بأتجاه تشكيل الاحزاب وعودتها الى الحياة السياسية كما شكل كل حزب صحيفة خاصة به بعد ، الا ان التعددية السياسية المصرية هي (مقيدة) وغير حقيقية وانما شكلية وذلك لعوامل خارجية تتعلق بطبيعة التشريعات القانونية التي تحد من نشاطها وعملها وبذلك تفقد مؤسسات المجتمع المدني احد اهم عناصرها وهي الاستقلالية بحيث تصبح مقيدة وخاضعة لرقابة السلطة الحاكمة. كما ويمكن ملاحظة سيطرة الحزب الحاكم وذلك للتداخل بينه وبين اجهزة الدولة، اما الاحزاب الاخرى فهي في كفة المعارضة وتعاني من مشاكل داخلية كالانشقاقات وانعدام الديمقراطية في داخلها وغياب الثقة بينها اضافة الى افتقارها الى قاعدة جماهيرية واقتصارها على الطبقة المتعلمة والمتوسطة. كذلك تعاني من قيود داخلية وخارجية همشت وجمدت عملها السياسي، الا انه لم يصل الى حد الشلل التام بل كان لها دور في الدعوة الى التغيير والاصلاح السياسي واخرها دعوتها الى الاصلاح في

وتشكيل جهة تضم عدة احزاب تدعو الى التغيير والحد من قانون الطوارئ وقانون الاحزاب والجمعيات والنقابات وكان التعديل الاخير المادة (.) احد نتائجها، وكان لمؤسسات المجتمع المدني دور في تقديم الخدمات والمساعدات على المستوى الاجتماعي اما دورها السياسي ضعيف وذلك للقيود القانونية التي تحيط بها كذلك تعاني الصحافة من القيود القانونية الا ان لها دور واضح وان كان ضعيفا للمعوقات الخارجية.

وتتمتع المرأة بالمساواة والحقوق السياسية وان كان دورها ضعيفا فيعود لاسباب اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية والطبيعية للمجتمع المصري العازف عن المشاركة السياسية لاسباب اقتصادية، او سياسية كالخوف من النظام ثقافية (الخضوع السلبي للحاكم).

---

[86] **المصدر نفسه،ص – .**

ويمكن القول ان مصر يمكن ان تحقق تعددية سياسية حقيقية اذا ما ابعدت الاحزاب والمكونات الاخرى عن القيود القانونية وسمحت لها بالعمل السياسي الحر غير المقيد وابتعدت السلطة الحاكمة عن الهيمنة على مؤسسات الحكم.